في ميدان النشاط الاجتماعي :

التعاون الدولي

لدعم الحياة الاقتصادية والاجتماعية

كان قادة الأمم فيما سبق يحصرون تفكيرهم في دائرة محدودة هي دائرة التدبير السياسي مجردا عن أي اعتبار آخر، ولكنهم في هذا العصر أخذوا يوسعون من دائرة تفكيرهم وتدبيرهم ، إذ ظهر لهم أن التطور السياسي لا يمكن أن يؤتي ثمره ولا أن يؤدي الى النهوض بحياة الأمم إلا إذا كان مقرونا بالتطور الاقتصادي والاجتماعي حتى تكون الامة في نهوضها وفي تطورها وحدة متماسكة لا يخذلها الضعف في أي ناحية من نواحيها .

لهذا يهتم رجال السياسة ومن بأيديهم مقاليد الأمور في الأمم بوضع المسائل الاجتماعية والاقتصادية نصب أعينهم فيما يرمون من إصلاح ويتصدون من قيام التعاون الدولي بين الأمم لتحقيق حياة السعادة والرفاهية للانسانية عامة ، وقد بدا هذا الاهتمام واضحا في الوثائق التي إذيعت عن أعمال مؤتمر "دمبارتن أوكس" الخاصة بانشاء هيئة دولية لتوطيد السلم والأمن ، إذ تضمن الفصل التاسع من المقترحات التي وضعتها الحكومات المشتركة في المباحثات ما يجب من التدابير للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي فأناط بالهيئة الدولية " أن تيسر الحلول للمسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية وسواها من المشاكل الانسانية ، وأن تعمل على احترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية " على أن تكون مسئولية الاضطلاع بهذا العمل من حق المجلس العام ، ومجلس اقتصادي اجتماعي يعمل باشراف المجلس العام أيضا .

وقد نصت المقترحات على أن يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ممثلين لثمانية عشر عضوا من أعضاء الهيئة ، وأن يكون انتخاب الدول الممثلة لهذا الغرض بواسطة المجلس العام لمدة ثلاثة أعوام ، وينبغي أن يكون لكل من هذه الدول ممثل واحد ، يكون له صوت واحد ، وتتخذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية بسيطة من أصوات الاعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت .

أما المسئوليات الرئيسية التي تناط بهذا المجلس فتنحصر فيما يلي :

١ — تيسير حلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية وسواها من المشاكل الانسانية .

٢ — تعزيز أسباب احترام حقوق الانسان والحريات الجوهرية .

٣ — التوصية بتنسيق مظاهر نشاط المصالح الدولية ، التي سوف تكون على اتصال بالهيئة ، كهيئة الامم المتحدة للأغذية والزراعة المقترحة ، وهيئة العمل الدولية ، ورصيد النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير المقترحين ، ومصالح مختصة أخرى يرجع اعدادها في ميادين التعليم والتعاون الثقافي والصحة . . الخ .

دعم كيان الأسرة بتقييد الزواج وتحديد الطلاق

لعل أهم ما يتهدد شئون الأسرة فى مصر ، ويفكك الروابط العائلية والمنزلية هو كثرة الزواج والطلاق كثرة لا تتفق مع روح الدين ولا تتمشى مع الأوضاع الاجتماعية القويمة ، ولقد ظلت هذه المسألة بل هذه المأساة الاجتماعية وهى مثار الشكوى من أهل البصيرة والغيرة على كيان الأمة الاجتماعى ، لهذا كانت هذه المسألة فى مقدمة المسائل التى وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية موضع البحث الشامل والدراسة العميقة وانتهت فى ذلك الى وضع مشروع بقانون يقضى بتنظيم قيود الزواج وتحديد الطلاق يتضمن المسائل الآتية :

١ — لا يجوز للمتزوج أن يعقد زواجه بأخرى إلا بأذن من القاضى الشرعى الذى يقع فى دائرة اختصاصه مكان الزوج .

٢ — لا يأذن القاضى الشرعى بزواج متزوج إلا بعد التأكد من أن سلوكه وحالته المعيشية يساعدان على قيامه بحسن المعاشرة والانفاق على أكثر من فى عصمته ومن تجب نفقته عليهم من أصوله وفروعه .

٣ — لا يجوز للمتزوج أن يطلق زوجته إلا بإذن من القاضى الشرعى الذى فى دائرة اختصاصه مكان الزوج ، وإذا وقع الطلاق بدون إذن القاضى ترتب على ذلك ما هو مقرر من الآثار الشرعية وعوقب الزوج بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤ — لا يأذن القاضى الشرعى للمتزوج بتطليق زوجته إلا بعد السعى لتلافى أسباب الخلاف وبعد العجز عن الاصلاح بين الطرفين .

هذه أهم الأسس التى يقوم عليها المشروع ، وليس من شك فى أن هذا المشروع سيكون بناء جديدا لحياة الأسرة فى مصر ، ومما لكيان الأمة الاجتماعى ، ومما يدعو إلى الغبطة أن الأقطار الشقيقة قد اهتمت اهتماما كبيرا بهذا المشروع ، وأخذت تتبع خطوات انجازه للانتفاع بما له من الآثار والنتائج .

مشروع مكافحة السل

جهود الشباب فى الخدمة الاجتماعية

كان الشباب ولا يزال عماد النهوض فى الأمم ، وروح التوثب والطموح ومناط الرجاء والأمل فى جميع الحركات الإصلاحية التى أدت إلى أطيب النتائج وأنفع الآثار، ولكنا يعرف إلى أى مدى استطاع الشباب فى مصر أن يسهم فى بناء نهضة البلاد والارتقاء بمرافقها الاقتصادية وأوضاعها السياسية والاجتماعية .

وإن مما يسجل بالفخر للشباب فى هذه الآونة جهوده الصادقة فى دعم الحياة الاجتماعية والمساهمة فى كثير من المشروعات والبرامج النافعة ، ولقد كان آخر ما للشباب من ذلك الأثر الحميد ما أبداه من الغيرة فى النهوض بمشروع مكافحة السل ، والدعاية لتشجيعه وتعضيده وجمع الاكتتابات له .

لقد توزع الشبان من أبناء الجامعة والمدارس العالية والثانوية وجماعات الرواد — فى جميع أنحاء العاصمة ، ووقفوا بأبواب الطرق والمسالك ، ودخلوا إلى الأندية والبيوت والمجتمعات العامة وبأيديهم الشارات يوزعونها على الناس لإعانة المشروع ، وجمع التبرعات لاسعاف أولئك البائسين الذين يتهددهم الداء الوبيل ، وإن لهم على المجتمع حق العون والرعاية .

ولقد نفذت كمية الشارات التى قدر توزيعها فى أول الأمر ، فأعيد طبع كمية أخرى تعادلها فى القيمة ، وقام الشبان بتوزيعها فى اليوم الثانى ، وبهذا استطاع المشروع أن يستند على دعامة متينة من الجهة المالية وذلك بفضل رعاية الشباب وجهوده ، فبارك الله فى الشباب .

" فيا عاذل الأبطال ان شح جفنهم
رويدك ! إن الدمع إعفاءة العبر "

المطبعة الأميرية ٢٩٦٢-١٩٤٤-٣٥٠٠